1

بيروت في ٢٤ آذار ٢٠٠٦

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً لها قبل ظهر اليوم في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

ترأس الاجتماع السيد عدنان القصار وحضره السادة: غازي قريطم، محمد لمع (غرفة بيروت) عبد الله غندور (غرفة طرابلس) ادمون جريصاتي (غرفة زحلة) فادي عبود (جمعية الصناعيين) نادر عاصي (جمعية تجار بيروت) مكرم صادر (جمعية مصارف لبنان) رفيق زنتوت (الندوة الاقتصادية) سمير رحال (مجلس الاقتصاديين اللبنانيين) ابراهام ماتوسيان (جمعية شركات التامين) مارون حلو (نقابة المقاولين) فؤاد زمكحل (تجمع رجال الاعمال).

عرضت الهيئات للاوضاع الاقتصادية من مختلف جوانبها وناقشت موضوعين اساسيين هما جلسات الحوار الوطني والورقة الاقتصادية حول مؤتمر بيروت واحد.

اولاً: بالنسبة لموضوع الحوار الوطني اكدت الهيئات ان نجاح هذا الحوار هو مطلب لكل اللبنانيين وهو واجب على الجميع وان مسؤولية الحوار هي لبنانية قبل أي امر آخر، ، فالجميع يقول: اتفقوا في ما بينكم ونحن ندعم ما تتفقون عليه.

١- اكدت الهيئات انه لا ضرورة للعودة الى التذكير بان الوضع الاقتصادي حرج للغاية، وان فشل الحوار ستكون له انعكاسات سلبية وعواقب خطيرة على الاقتصاد وانطلاقاً من ذلك تجدد الهيئات دعمها للعودة الى طاولة الحوار يوم الاثنين بروح منفتحة ووفاقية وتحذر من اية محاولة لفشله او تفشيله.

٢- مع ادراك الهيئات الاقتصادية لعدم تجاهل الازمة السياسية القائمة فهي تطالب قادة الحوار بالاسراع في انجاز هذا الحوار لما يتركه ذلك من تأثيرات ايجابية على مختلف الاوضاع ولان الحوار لا يجوز ان يدوم الى ما لا نهاية ولا بد من التوصل الى قواسم مشتركة في اقرب وقت ممكن للانطلاق بمسيرة الانقاذ والعودة بالحياة الطبيعية الى مختلف المرافق والقطاعات.

ثانياً: بالنسبة لموضوع الورقة الاقتصادية تؤكد الهيئات انها لم تتسلم هذه الورقة حتى الان وان اطلاعها عليها كان بواسطة الصحف وبالتالي فان اي بحث رسمي بشانها لم يتم مع الهيئات. وانطلاقاً من ذلك تكرر الهيئات موقفها الرافض لاية زيادات ضريبية قبل اقرار الاصلاحات المالية والادارية التي طالبت بها وتطبيق هذه الاصلاحات وبروز نتائجها.

وتركت الهيئات الاقتصادية جلساتها مفتوحة لمتابعة كل التطورات.